

Media Monitoring - title

القصار: لمعالجة الفلتان الأمني سريعا انقاذا لما تبقى من الاقتصاد

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article



Title	القصار: معالجة الإنفلات الأمني تطمئن السياح والمستثمرين		
Website	http://www.annahar.com	Date	2012/4/26
Page			



Title	القصار: لمعالجة الإنفلات الأمني سريعا وانقاذا ما تبقى من الاقتصاد		
Website	http://www.aliwaa.com	Date	2012/4/26
Page			



Title	القصار: لمعالجة الفلتان الأمني انقاذا لما تبقى من الاقتصاد		
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	2012/4/26
Page			



Title	القصار: لمعالجة الفلتان الأمني سريعا انقاذا لما تبقى من الاقتصاد		
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	
Page			



Title	القصار يطالب بمعالجة الإنفلات الأمني لانقاذا للاقتصاد وطمأنة السياح		
Website	http://www.elshark.com	Date	2012/4/26
Page			



القصار: معالجة الإنفلات الأمني تطمئن السياح والمستثمرين

أسف رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار "لانحدار لغة التخاطب السياسي"، داعيا قوى 8 و14 آذار للعودة إلى طاولة الحوار بدون شروط مسبقة، والعمل معا من أجل ترتيب البيت اللبناني الداخلي".

في المقابل، أبدى قلقه الشديد "من تدهور الوضع الأمني، وازدياد جرائم القتل والسرقة والخطف والصدامات المسلحة"، مشيراً إلى أن "هذا الواقع غير المألوف بات يشكل مدعاة للقلق، بما يستوجب من الحكومة إعلان حال الطوارئ الأمنية وتشديد الإجراءات على الأرض، للحد من هذا الفلتان الأمني، الذي يخلف جواً من عدم الارتياح، سواء لدى المواطن أو لدى المستثمر الأجنبي". وإذ أمل في أن تجد الحكومة حلاً عاجلاً لمشكلة

الفلتان الأمني، رأى أن "استمرار الأمور على هذا النحو وعدم إيجاد الحلول الملائمة لها، سيسبب حالا من انعدام الثقة، بما يسيء إلى سمعة لبنان الخارجية وينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي ولا سيما على القطاع السياحي الذي يمثل الشريان الحيوي لإقتصادنا".

وأشار القصار أخيراً إلى أنه "لا بد من اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تطمئن السائح العربي والأجنبي، خصوصاً أننا على أعتاب موسم سياحي تعوّل عليه المؤسسات الاقتصادية والتجارية والسياحية على اختلافها، بغية تعويض الخسائر الفادحة التي أصابها من جراء الأزمة السياسية الداخلية من جهة، وتأثيرات الأوضاع السائدة في المنطقة العربية ولا سيما في سوريا، من جهة أخرى".

[Back to Top](#)

القصار: لمعالجة الإنفلات الأمني سريعاً وإنقاذ ما تبقى من الإقتصاد

وعدم ايجاد الحلول الملائمة لها، سوف يخلق حالة من انعدام الثقة، الأمر الذي يسيء إلى سمعة لبنان الخارجية ما ينعكس سلباً على الواقع الإقتصادي ولا سيما على القطاع السياحي الذي يمثل الشريان الحيوي للإقتصاد اللبناني». ورأى أنه «لا يجوز الإبقاء على معالجة الأمن بالتراضي»، لكنه شدد على أن «القوى الأمنية مطالبة بالضرب بيد من حديد، وتعقب المجرمين والعابثين بالأمن الوطني، إلى أي جهة انتموا، وسوقهم إلى العدالة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتعزيز ثقة اللبناني أولاً والمجتمع الدولي ثانياً بلبنان».

وختم القصار: لا بد على الحكومة والأجهزة الأمنية كافة، اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تطمئن السائح العربي والأجنبي للمجيء إلى لبنان، خصوصاً أننا على أعقاب موسم سياحي تعول عليه المؤسسات الإقتصادية والتجارية والسياحية على اختلافها، بهدف التعويض عن الخسائر الفادحة التي أصابها جراء الأزمة السياسية الداخلية من جهة، وتأثيرات الأوضاع السائدة في المنطقة العربية ولا سيما في سوريا، من جهة أخرى.

أسف رئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق عدنان القصار «لانهيار لغة التخاطب السياسي»، وشدد على «ضرورة العودة إلى لغة المنطق والإحتكام إلى الحوار الذي يمثل في هذه المرحلة المصرية من تاريخ المنطقة العربية، خشية الخلاص للبنان واللبنانيين، من هنا لا بد على القوى في الثامن والرابع عشر من آذار، العودة إلى طاولة الحوار بدون شروط مسبقة، والعمل سوياً من أجل ترتيب البيت اللبناني الداخلي».

في المقابل، أبدى القصار في تصريح له امس قلقه الشديد «من تدهور الوضع الأمني في البلاد، وازدياد جرائم القتل والسرقة والخطف والصدامات المسلحة على كل الأراضي اللبنانية»، مشيراً إلى أن «هذا الواقع غير المألوف بات يشكل مدعاة للقلق، الأمر الذي يستوجب على الحكومة إعلان حالة الطوارئ الأمنية وتشديد الإجراءات على الأرض، وإعطاء الأوامر للعناصر الأمنية بتكثيف دورياتها، من أجل الحد من هذا الفلتان الأمني، الذي يخلق جوّاً من عدم الارتياح، سواء لدى المواطن اللبناني أو لدى المستثمر الأجنبي».

وإذ أمل في أن تجد الحكومة حلاً سريعاً لمشكلة الفلتان الأمني، رأى أن «استمرار الأمور على هذه الحالة

[Back to Top](#)

القصار: لمعالجة الفلتان الأمني انقاذا لما تبقى من الاقتصاد

أسف رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار في تصريح امس لانحدار لغة التخاطب السياسي، مشددا على ضرورة العودة إلى لغة المنطق والاحتكام إلى الحوار الذي يمثل في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ المنطقة العربية خشية الخلاص إلى لبنان واللبنانيين، من هنا لا بد على القوى في الثامن والرابع عشر من آذار، العودة إلى طاولة الحوار من دون شروط مسبقة، والعمل معا من أجل ترتيب البيت اللبناني الداخلي.

وأبدى قلقه الشديد من تدهور الوضع الأمني في البلاد وازدياد جرائم القتل والسرقة والخطف والصدمات المسلحة على الأراضي اللبنانية كافة، مشيرا إلى أن هذا الواقع غير المألوف بات يشكل مدعاة للقلق، الأمر الذي يستوجب على الحكومة، إعلان حال الطوارئ الأمنية وتشديد الإجراءات على الأرض وإعطاء الأوامر للعناصر الأمنية بتكثيف دورياتها من أجل الحد من هذا الفلتان الأمني الذي يخلق جوا من عدم الارتياح، سواء لدى المواطن اللبناني، أو لدى المستثمر الأجنبي.

وأمل في أن تجد الحكومة حلا سريعا لمشكلة الفلتان الأمني، ورأى أن استمرار الأمور على هذه الحال وعدم إيجاد الحلول الملائمة لها سوف يخلق حالا من انعدام الثقة، الأمر الذي يسئ إلى سمعة لبنان الخارجية، ما ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي ولا سيما على القطاع السياحي الذي يمثل الشريان الحيوي للاقتصاد اللبناني.

وأكد القصار أنه لا يجوز الإبقاء على معالجة الأمن بالتراضي، مشددا على أن القوى الأمنية مطالبة بالضرب بيد من حديد، وتعقب المجرمين والعابثين بالأمن الوطني، إلى أي جهة انتموا، وسوقهم إلى العدالة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وفي تعزيز ثقة اللبناني أولا والمجتمع الدولي ثانيا بلبنان.

وختم: لا بد على الحكومة والأجهزة الأمنية اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تطمئن السائح العربي والأجنبي للمجيء إلى لبنان، وخصوصا أننا على أعتاب موسم سياحي، تعول عليه المؤسسات الاقتصادية والتجارية والسياحية.

[Back to Top](#)

القصار : لمعالجة الفلتان الأمني سريعاً إنقاذاً لما تبقى من الإقتصاد

الإبقاء، على معالجة الأمن بالتراضي، شدد على أن «القوى الأمنية مطالبة بالضرب بيد من حديد، وتعقب المجرمين والعابثين بالأمن الوطني، إلى أي جهة انتموا، وسوقهم إلى العدالة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وفي تعزيز ثقة اللبنانيين أولاً والمجتمع الدولي ثانياً بلبنان».

وختم القصار «لا بد على الحكومة، وكافة الأجهزة الأمنية، اتخاذ الإجراءات الضرورية، التي تطمئن السائح العربي والأجنبي للمجيء إلى لبنان، وخصوصاً أننا على أعتاب موسم سياحي، تعول عليه المؤسسات الاقتصادية والتجارية والسياحية على اختلافها، بهدف التعويض عن الخسائر الفادحة التي أصابتها من جراء الأزمة السياسية الداخلية من جهة، وتأثيرات الأوضاع السائدة في المنطقة العربية، ولا سيما في سوريا، من جهة أخرى».

أسف رئيس الهيئات الاقتصادية: الوزير السابق عدنان القصار، لانحدار لغة التخاطب السياسي، وشدد على «ضرورة العودة إلى لغة المنطق، والاحتكام إلى الحوار، الذي يمثل في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ المنطقة العربية خشية الخلاص إلى لبنان واللبنانيين، من هنا لا بد على القوى في الثامن والرابع عشر من آذار، العودة إلى طاولة الحوار من دون شروط مسبقة، والعمل معاً من أجل ترتيب البيت اللبناني الداخلي».

في المقابل، أبدى القصار قلقه الشديد، من تدهور الوضع الأمني في البلاد، وازدياد جرائم القتل والسرقة والخطف، والصادمات المسلحة على الأراضي اللبنانية كافة، مشيراً إلى أن «هذا الواقع غير المألوف بات يشكل مدعاة للقلق، الأمر الذي يستوجب على الحكومة، إعلان حال الطوارئ الأمنية، وتشديد الإجراءات على الأرض، وإعطاء الأوامر للعناصر الأمنية بتكثيف دورياتها، من أجل الحد من هذا الفلتان الأمني الذي يخلق جواً من عدم الارتياح، سواء لدى المواطن اللبناني، أو لدى المستثمر الأجنبي».

القصار الذي أمل في أن تجد الحكومة حلاً سريعاً، لمشكلة الفلتان الأمني، رأى أن «استمرار الأمور على هذه الحال وعدم إيجاد الحلول الملائمة لها سوف يخلق حالاً من انعدام الثقة، الأمر الذي يسيء إلى سمعة لبنان الخارجية، ما ينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي ولا سيما على القطاع السياحي الذي يمثل الشريان الحيوي للاقتصاد اللبناني».

وإذ أكد القصار، أنه لا يجوز

[Back to Top](#)

القصار يطالب بمعالجة الإنفلات الأمني لإنقاذ الإقتصاد وطمأنة السياح



القصار

أسف رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار «لانحدار لغة التخاطب السياسي»، وشدد على «ضرورة العودة إلى لغة المنطق والإحتكام إلى الحوار الذي يمثل في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ المنطقة العربية، خشية الخلاص للبنان واللبنانيين، ودعا القوى في الثامن والرابع عشر من آذار، إلى العودة إلى طاولة الحوار من دون شروط مسبقة، والعمل سوياً من أجل ترتيب البيت اللبناني الداخلي».

في المقابل، أبدى القصار في تصريح امس، قلقه الشديد «من تدهور الوضع الأمني في البلاد، وازدياد جرائم القتل والسرقة والخطف والصدمات المسلحة على الأراضي اللبنانية كافة»، مشيراً إلى أن «هذا الواقع غير المألوف بات مدعاة للقلق، الأمر الذي يستوجب على الحكومة إعلان حال الطوارئ الأمنية وتشديد الإجراءات على الأرض، واعطاء الأوامر للعناصر الأمنية بتكثيف دورياتها، من أجل الحد من هذا الفلتان الأمني، الذي يخلق جواً من عدم الارتياح، سواء لدى المواطن اللبناني أو لدى المستثمر الأجنبي».

القصار الذي أمل أن تجد الحكومة حلاً سريعاً لمشكلة الفلتان الأمني، رأى أن «استمرار الأمور على هذه الحال وعدم إيجاد الحلول الملائمة لها، سوف يخلق حال من انعدام الثقة، الأمر الذي يسيء إلى سمعة لبنان الخارجية ما

وختم القصار: لا بد على الحكومة والأجهزة الأمنية كافة، اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تطمئن السائح العربي والأجنبي للمجيء إلى لبنان، خصوصاً أننا على أعتاب موسم سياحي تعول عليه المؤسسات الاقتصادية والتجارية والسياحية على اختلافها، بهدف التعويض عن الخسائر الفادحة التي أصابتها جراء الأزمة السياسية الداخلية من جهة، وتأثيرات الأوضاع السائدة في المنطقة العربية لا سيما في سوريا، من جهة أخرى.

ينعكس سلباً على الواقع الإقتصادي لا سيما على القطاع السياحي الذي يمثل الشريان الحيوي للاقتصاد اللبناني». واذ أكد أنه «لا يجوز الإبقاء على معالجة الأمن بالتراضي»، لكنه شد على أن «القوى الأمنية مطالبة بالضرب بيد من حديد، وتعقب المجرمين والعابثين بالأمن الوطني، إلى أي جهة انتموا، وسوقهم إلى العدالة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتعزيز ثقة اللبناني أولاً والمجتمع الدولي ثانياً بلبنان».

[Back to Top](#)